S/2018/795
الأمم المتحدة

Distr.: General
30 August 2018
Arabic
Original: English



بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

تقرير الأمين العام

أولا – مقدّمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) الذي مدّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة) حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وطلب إليَّ أن أُقدّم له في كل ٩٠ يوما تقريرا عن تنفيذ القرار. ويغطي هذا التقرير التّطورات الرئيسية التي حدثت منذ صدور تقريري السابق في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/527)، والتقدّم المحرز بشأن استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، ومعلومات مستكملة عن الجداول الزمنية لنقل المهام والمسؤوليات إلى الحكومة بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

ثانيا – التطوّرات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية وما يتّصل بها من تطوّرات

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُضع الاستقرار السياسي الهشّ في هايتي على المحكّ بعد أن أعلنت الحكومة عن أنّها ستلغي دعم الوقود، مما أدى إلى زيادة حادة في أسعاره وإلى اندلاع احتجاجات عنيفة، في مدينة بورت – أو – برنس، وعجّل باستقالة رئيس الوزراء جاك غي لافونتون. وجاء إلغاء هذا الدعم كواحد من تدابير الإصلاح الهيكلي التي اتّفقت عليها الحكومة مع صندوق النقد الدولي ضمن إطار اتّفاق يخضع للرصد من قبل موظفي الصندوق ويهدف إلى ترشيد الإنفاق وتعزيز الاستثمارات العامة الحيوية.

٣ – وقبل الاحتجاجات، كانت التّوترات تتزايد بين السلطتين التّنفيذية والتشريعية بعد أن تقدّم ١٦ من أعضاء مجلس النواب (الغرفة السفلى بالبرلمان) بمقترح لسحب الثّقة من رئيس الوزراء بدعوى فساد الحكومة وعدم كفاءتها وانتهاكِها للدستور. وفي ٢٨ حزيران/يونيه، توقّف التّصويت على هذا المقترح وسط أجواء حائرة جراء خطاب صادر عن المحكمة العليا لتدقيق الحسابات والنزاعات الإدارية، تبلغ فيه المجلس بأن أربعة من الوزراء الخمسة المعيَّنين ضمن إطار التّعديل الوزاري المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل،




040918 040918 18-13777 (A)

ومنهم وزير العدل والأمن العام، لم يحصلوا على ما يشترطه الدستور من شهادات إثبات لنزاهتهم المالية بعد أن كانوا قد أداروا أموالا عامة في وظائف سابقة.

٤ - وبدأت الاحتجاجات في ٦ تموز/يوليه كتعبير، فيما يبدو، عن الإحباط العام من الزيادة في أسعار الوقود من البنزين والديزل والكيروسين بنسب ٣٨ في المائة و ٤١ في المائة و ٥١ في المائة. وبُعيد ذلك، تم تشييد المئات من الحواجز الطرقية في جميع أنحاء البلد، واستُهدفت منشآت تجارية بعينها بأعمال تخريبية ضمن إطار عمل منسّق فيما يبدو. وفي ٧ تموز/يوليه، أعلن رئيس الوزراء عن تعليق مؤقّت لقرار إلغاء الدعم، ولكنّ ذلك لم يساعد في تهدئة الاحتجاجات. وبحلول الليل، توجّه الرئيس جوفنال مويز بخطاب إلى الأمة دعا فيه إلى الهدوء، فخفّت بذلك وتيرة العنف، ثم شُنّ إضراب عام في يوم ٩ و ١٠ تموز/يوليه. وفي ٩ تموز/يوليه، استهلّ الرئيس محادثات مع الأحزاب السياسية والقطاع الخاص ورؤساء السلطتين التشريعية والقضائية من أجل التوصّل إلى تسوية للوضع.

٥ - وفي ١٣ تموز/يوليه، دعا مجلس الأمن جميع الأطراف إلى التزام الهدوء وضبط النفس وتجنّب الأعمال التي يمكن أن تُسهم في عدم الاستقرار. وقد خفّ نسق التّوترات والتّهديدات بشنّ المزيد من الاحتجاجات عندما أعلن رئيس الوزراء استقالته في ١٤ تموز/يوليه خلال جلسة عُقدت في مجلس النواب لمناقشة مسألة التصويت على حجب الثقة. وفي خطاب موجّه إلى الأمّة، أكّد الرئيس أنه قد قبل استقالة رئيس الوزراء وحكومته، وأعلن عن التزامه باستشارة كلّ القطاعات من أجل تشكيل حكومة جديدة جامعة لكل الأطياف وتعمل على مكافحة الفقر وتطوير الزراعة والطاقة والبنية التحتية. وفي ١٧ تموز/يوليه، شرع في إجراء مشاورات رسمية لتعيين رئيس وزراء جديد، واجتمع مع أطراف من بينها رؤساء البرلمان وممثلو الجماعات الدينية والقطاع الخاص. وفي ٥ آب/أغسطس، وقّع على أمر رئاسي يقضي بتعيين أحد الوجوه السياسية البارزة وأحد المرشحين الرئاسيين السابقين، وهو جان هنري سيان، رئيسا جديدا للوزراء. وحتى كتابة هذا التقرير، كان البرلمان لم يعقد بعد جلسة للتصويت على منح الثقة لبيان السياسة العامة الذي سيقدّمه رئيس الوزراء المعيَّن.

٦ - واتّسمت الأنشطة في البرلمان بمستوى عال من الغياب عن الجلسات وبالقليل من العمل التشريعي في غرفتي المجلس كلتيهما. وفي ٣ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الشيوخ مشروعي قانونين يتعلقان بالنهوض بالثقافة وبتيسير وصول المعوقين إلى المباني والمرافق، وقد تمت إحالة المشروعين إلى السلطة التنفيذية لإصدارهما. وفي ٤ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون يتعلّق بإشراف المعلّمين، تمت إحالته على مجلس النواب لمواصلة النظر فيه والتصويت عليه. في ٢٤ تموز/يوليه، اعتمد مجلس النواب مشروع قانون يتعلق بإنشاء صندوق للأشخاص ذوي الإعاقات، ومشروع قانون تنظيمي لوزارة البيئة. وفي ٧ آب/أغسطس، اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون يتعلّق بإنشاء وتنظيم سير عمل المجلس الوطني للمعونة القانونية، سيُحال على أنظار مجلس النواب.

٧ - وفي ١١ تموز/يوليه، أدى التّعليق المؤقّت لإلغاء دعم الوقود إلى سحب مشروع تعديل ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ومشروع ميزانية ٢٠١٨/٢٠١٩، اللذين قُدِّما إلى البرلمان في ٢٨ حزيران/يونيه. وإلى أجل غير مسمى، تم إرجاء معتكف لمجلس النواب كان مقررا للفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه من أجل مناقشة مشروع القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، اللذين ينتظران المصادقة عليهما.

٨ - وفي ٤ تموز/يوليه، وخلال الاجتماع العادي التاسع والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية (كاريكوم)، المعقود في جامايكا في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه، سلّم رئيس هايتي الرئاسة الدورية للمنظمة إلى رئيس وزراء جامايكا. وقد أفضت جهود الدعوة التي بذلها رئيس هايتي خلال فترة ولايته إلى اتّفاق على عقد دورة استثنائية في شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن حرية حركة الأشخاص والسّلع والخدمات ورؤوس المال في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

باء - الحالة الاقتصادية

٩ - من غير المرجح أن تتحقّق التوقّعات بحدوث نمو اقتصادي من ١,٢ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٨، وذلك بسبب الرجوع عن تعديل أسعار الوقود. ويجري النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة النقص المالي الذي سيخلّفه استمرار العمل بإجراءات دعم الوقود، إلاّ أنّ ما هو متوقع من تقلّص في الإنفاق الرأسمالي وزيادة في التمويل من البنك المركزي وتراكم في المتأخرات قد يؤثّر، إذا لم يتم العثور على مصادر تمويل إضافية، بشكل سلبي على النمو وعلى استقرار الاقتصاد الكلي في المدى القصير. وتواصل شركة الكهرباء المملوكة للدولة إثقال كاهل المالية العامة، وذلك على الرغم من الزيادة في مبالغ الفواتير ومعدلات التّحصيل التي أعلنت عنها السلطات مؤخرا. وفي غضون ذلك، بلغ التّضخم نسبة ١٤ في المائة في نهاية شهر أيار/مايو.

١٠ - وفي ٢ تموز/يوليه، وخلال اجتماع للّجنة المعنية بفعالية المعونة، دعا الرئيس إلى زيادة تنسيق التعاون الخارجي مع الأولويات الحكومية. والتزمت الحكومة وشركاؤها الماليون والفنيون بتنشيط ثلاثة أفرقة مواضيعية عاملة معنية بسيادة القانون وجدول الأعمال التشريعي ومشروع قانون بشأن التعاون في مجال المعونة والحوكمة. وجاء في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون ''التعميم والتسريع ودعم السياسات''، الذي أُطلع عليه وزير التخطيط والتعاون الخارجي في ٢٤ تموز/يوليه، التّأكيد على استمرار دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

جيم - الحالة الإنسانية

١١ - استمرت الجهات الفاعلة الإنسانية في تقديم المساعدة على بناء قدرات الدولة على التّأهب لمواجهة الكوارث وذلك من خلال دعم مديرية الحماية المدنية. وفي إطار الاستعداد لموسم الأعاصير، قامت المديرية بمراجعة خطتها الوطنية في مجال الطوارئ، وتم في الميزانية المنقحة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ تخصيص صندوق طوارئ باعتمادات قدرها ٠٠٠ ٣٠ دولار لكل منطقة. وفي ٢ و ٣ آب/ أغسطس، تم بقيادة المديرية تنظيم عملية محاكاة في مقاطعات الغرب والجنوب وفي مقاطعة نيب من أجل تحسين تنسيق عمليات الطوارئ المتعلقة بالأعاصير. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو، عُقدت في بورت-أو-برنس دورةٌ لتدريب ٦٠ مدرباً على تعزيز قدرة الهياكل الإقليمية المعنية بالحماية المدنية وقدرة فريق التّأهب للكوارث المشترك بين القطاعات على إجراء تقييمات سريعة أولية متعددة القطاعات، وذلك في حالة حدوث كارثة من الكوارث. وفي ٢٧ تموز/يوليه، اشتركت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمديرية في تنظيم حلقة عمل بشأن التأهّب للكوارث الطبيعية موجّهة للجهات الفاعلة في مجال الحماية، وتم في هذه الحلقة إبراز الأهمية المركزية للحماية في جميع القطاعات الإنسانية. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٤

آب/أغسطس، نظّم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورة تدريبية على التقييم والتنسيق في حالات الكوارث لصالح السلطات الوطنية والهياكل الحكومية اللامركزية.

١٢ - وفي حزيران/يونيه، حصل حوالي ٤٦٠ ٠٠٠ من بين ١,٦ من الهايتيين الذي يعيشون أوضاعا هشة على المساعدة الغذائية والمساعدة على كسب العيش، وذلك بالأخصّ من خلال برامج التغذية المدرسية. ومن المتوقّع أن يشهد توافر الغذاء في الأسواق تحسّنا في اعقاب موسم الحصاد الذي يمتد من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس. ومع ذلك، قد يزيد الارتفاع الكبير نسبياً في الأسعار الدولية للأرز والقمح، وكذا خطر انخفاض قيمة العملة الوطنية في مقابل الدولار، من الارتفاع المسجّل بالفعل في أسعار السلع الأساسية، مثل الأرز المستورد والأرز المحلي.

١٣ - وكانت خطة الاستجابة الإنسانية، التي تهدف إلى الوصول بالمساعدات الإنسانية وبخدمات الحماية إلى ٢,٢ مليون من الهايتيين، والتي تتطلب توفير مبلغ ٢٥٢,٢ مليون دولار، قد حصلت حتى ٢٧ آب/أغسطس على ٩,٤ في المائة من تمويلاتها.

١٤ - ولا يزال الانتهاء من الفصل المتعلق بالكوليرا في هايتي يمثل أولوية قصوى بالنسبة للأمم المتحدة. فبقيادة مبعوثتي الخاصة إلى هايتي، تواصل المنظمة تنفيذ نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا في هايتي. ومازال الاتجاه التنازلي الذي لوحظ منذ أواخر ٢٠١٦ متواصلا. وإذا تم الحفاظ على نسق هذا التقدّم، مع تمويل موثوق والتزام من قبل جميع الشركاء، وعلى امتداد موسم الأعاصير الذي يُشكّل الفترة الأكثر خطورة في احتمال ارتفاع عدد حالات الإصابة بالكوليرا، فإنّه سيكون بمثابة خطوة أخرى إلى الأمام نحو بلوغ الهدف القابل للتحقيق الآن والمتمثّل في بلوغ مستوى الصفر لانتقال العدوى بهذا المرض. وخلال الأسبوع الممتد من ٥ إلى ١١ آب/أغسطس، تم تسجيل ٣٥ حالة يُعتقد أنّها حالات كوليرا، وهو ما يمثل انخفاضاً حاداً عن مستوى ١٨ ٥٠٠ حالة الذي كانت تسجله وزارة الصحة العامة والسكان في كلّ أسبوع خلال ذروة تفشي الوباء. وتشهد هذه النتائج على قيادة الحكومة وعلى العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمم المتحدة والشركاء. وعلاوة على ذلك، يجري بالفعل تنفيذ المسار ٢ من نهج الأمم المتحدة الجديد، المتمثل في وضع نموذج للمشاورات بقيادة أهلية تفيد وتدعم المجتمعات المتضررة، وذلك بالنسبة المجتمعات المحلية الأكثر تضررا.

١٥ - ولا يزال من الصّعب رصد عودة الهايتيين. فالأرقام الواردة من المديرية العامة للهجرة التابعة للجمهورية الدومينيكية تكشف عن زيادة كبيرة في عدد حالات ترحيل مواطني هايتي من الجمهورية الدومينيكية في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، حيث تمّ تسجيل ١٢ ٠٧٤ عملية ترحيل، أيْ بزيادة قدرها ٢٤٥ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧. وتُشير التّقديرات إلى أنّ أكثر من ٩٦ ٠٠٠ هايتي سوف يعودون طوعا أو كرها من الجمهورية الدومينيكية في عام ٢٠١٨. ويصل مُعظم المرحَّلين إلى هايتي في ظروف سيّئة، من غير موارد وبمعزل عن أُسرهم.

ثالثا - تنفيذ الولاية

١٦ - على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراريه ٢٣٥٠ (٢٠١٧) و ٢٤١٠ (٢٠١٨)، أنشأت البعثة آليةً لرصد التّقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الخروج الممتدة لسنتين والمستندة إلى نقاط مرجعية من أجل الانتقال إلى وجود للأمم المتّحدة في البلد لا تكون له صلة بحفظ السّلام. ويستمر جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بالمؤشرات الستة والعشرين المبيَّنة في تقريرِي السابق، وذلك بالتّعاون مع فريق الأمم

المتحدة القطري والجهات المعنية الوطنية وباستخدام آليات الرّصد والتقييم الموجودة لدى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسوف تزيد آلية الرصد المشترك هذه، التي تعزز تنسيق الإجراءات المقررة من البعثة ومن فريق الأمم المتحدة القطري دعما للحكومة، في المساعدة على نقل المهام والمسؤوليات. ويعرض المرفق الأوّل بهذا التقرير التّقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٧ - وفي أعقاب الاحتجاجات والاضطرابات المدنية الأخيرة، تعمل البعثة على الزيادة من برنامجها في مجال الحدّ من العنف المجتمعي بغية التّخفيف من بؤر هذا العنف، لتسهم بذلك في تنفيذ النقطتين المرجعيتين ٢ و ٦. ويسهر البرنامج على إشراك الشباب المعرضين للخطر والنساء والمجموعات المهمشة الأخرى في الأحياء الهشة وجعلهم ينخرطون في الأنشطة المدرة للدخل وفي تشجيع الحوار الأهلي. ومن أجل مواجهة النشاط المتزايد للعصابات، الذي تم الإبلاغ عنه سابقاً، في أحياء غراند رافين ومارتيسان في بور أو برنس، استهلّ البرنامج ثلاثة مبادرات منفصلة بالاشتراك مع كلّ من المنظمة الوطنية لاكو لابي (Lakou Lapè) ومنظمة الشركاء الدوليين فيفا ريو (Viva Rio) ومنظمة أرض الرجال (Terre des Hommes) التي تهدف معًا إلى تعبئة المجتمعات المحلية وإشراك زعماء العصابات وتشجيع الحوار من أجل تعزيز السلام، وأيضا إعادة إدماج الشباب المعرض للخطر من خلال الأنشطة المدرة للدخل وريادة الأعمال الصغيرة. وتشكل هذه المبادرات الأهلية للحد من العنف المجتمعي تَكملةً لمبادرات الشرطة الوطنية، وهي توفّر فرصا لإيجاد موارد الرزق بدلا من الانخراط في العصابات، وتعبئة أفراد المجتمع في المناطق الحضرية الأكثر تهميشاً وتوعيتهم بقضايا الأمن وسيادة القانون، وبالتالي تعزيز تأييد المجتمع وثقته في العمل الذي تقوم به الشرطة الوطنية ومؤسسات إنفاذ القانون.

١٨ - وقامت أفرقة متنقلة تابعة للبعثة بتيسير عقد ١٧ حلقة من حلقات النقاش المفتوحة في جميع أنحاء البلد، وذلك بغية زيادة الوعي المجتمعي بسيادة القانون، وشُرع في شهر آب/أغسطس في تنظيم ٣٢ نشاطا إضافيا وثلاثة مشاريع بشأن سيادة القانون، تم تمويلها من الميزانية المخصَّصة للحدّ من العنف المجتمعي بالنسبة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وعلى ضوء التّقييمات الميدانية التي وضعتها الأفرقة المتنقلة، يجري العمل، ضمن إطار ميزانية ٢٠١٧-٢٠١٨، على تنفيذ ١٧ من المشاريع السريعة الأثر التي تهدف إلى تحسين الهياكل الأساسية لمؤسسات إنفاذ القانون التابعة لقطاعات العدالة والمؤسسات الإصلاحية والشرطة.

١٩ - وفي إطار البرنامج المشترك لسيادة القانون، واصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري تقديم الدعم لمؤسسات سيادة القانون وذلك تمشيا مع المهام المنوطة بالبعثة، ومن أجل تيسير عملية الانتقال. وقدّم البرنامج المشترك الدعم لهيئات الرقابة والمساءلة من قبيل المجلس الأعلى للقضاء ومكتب أمين المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بوسائل منها استخدام التمويل البرنامجي. وقد شكّل وضع مشروع الخطّة الاستراتيجية الخمسية للمجلس الأعلى للقضاء أحد الإنجازات التي تحقّقت حتى الآن.

٢٠ - ومازالت البعثة تنهض بمهامها في مجال حماية المدنيين، وذلك بإنشاء آليات التّنسيق ووضع التقييم الفصلي الأوّل للتّهديدات التي يتعرّض لها المدنيون. والتهديدات الرئيسية التي تم تحديدها هي انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية، والعنف الناجم عن نشاط العصابات، والعنف الناجم عن القلاقل المدنية الكبرى، والترحيل الجماعي و/أو العودة التلقائية للمهاجرين الهايتيين، والكوارث الطبيعية.

ألف – التطوّرات المتعلقة بالأمن والشرطة (النقاط المرجعية ١ و ٤ إلى ٦)

٢١ – واصل عنصر الشرطة في البعثة دعم عمليات الشرطة الوطنية في مجال الحدّ من الجريمة، وأجرى ٢٦٨ عملية مشتركة من عمليات نقاط التفتيش المؤقتة، وسيّر ٣٩٢ دورية راجلة، و ١ ٧٧٢ دورية راكبة و ١٠ عمليات مشتركة للشرطة. وفي مواجهة الاحتجاجات العنيفة التي شهدتها مدينة بورت – أو – برنس في الفترة الفاصلة بين ٦ و ٨ تموز/يوليه، تم دعم الشرطة الوطنية في تنفيذ ١١ عملية من عمليات السيطرة على الحشود. وقدّمت البعثة أيضا ١٤٧ طلعة جوية من أجل مساعدة الشرطة الوطنية على جمع المعلومات الآنية واتخاذ القرارات المستنيرة والاستجابة في الوقت المناسب.

٢٢ – ووفقا للنقطة المرجعية ٦، تُشير البيانات المستمَدة من الشرطة الوطنية في الفترة الفاصلة بين ١ حزيران/يونيه و ٢ آب/أغسطس إلى أنّ مستوى جرائم العنف ظلّ ثابتا ومعادلا للمستوى المسجل في نفس الفترة من العام ٢٠١٧، حيث أُبلغ عن ١٧٣ جريمة قتل اقتُرف أكثر من نصفها في المنطقة الحضرية للعاصمة بورت — أو – برنس. أمّا الإعدام خارج نطاق القانون فقد استمر في الانخفاض بنسق بطيء، حيث تمّ الإبلاغ عن ١١ حالة إعدام من هذا النوع على مستوى البلد، في مقابل ١٥ حالة لنفس الفترة من عام ٢٠١٧.

٢٣ – ومع ذلك، ظلّت أنشطة العصابات تتزايد، لتضع على المحك بشكل صارم الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية من أجل احتواء توسّع نطاق هذه الأنشطة إلى الدوائر الواقعة جنوب بورت – أو – برنس، في مارتيسان وبيسينتنير، وبالأخص في قرية دي ديو. وورد الإبلاغ عن سبعة حوادث متعلّقة بالعصابات في الفترة الفاصلة بين ١ حزيران/يونيه و ٢ آب/أغسطس، في مقابل ثلاثة حوادث لنفس الفترة من عام ٢٠١٧، وأيضا عن حلقة رئيسية من حلقات الاضطرابات المدنية. وفي ١١ حزيران/يونيه، تعرّضت دورية تابعة للشرطة الوطنية، تعمل في جنوب بورت – أو – برنس، إلى هجوم، وذلك ردًّا فيما يبدو على ما قيل إنّه مقتل أحد أفراد عصابة أرنيل (Arnel) على يد الشرطة الوطنية في ٩ حزيران/يونيه. أمّا الزعيم الشهير لأحد العصابات من غراند رافين (Grand Ravine)، جينيور ديسيموس، المعروف أيضاً باسم تيت كالي، الذي أُطلق سراحه في ١١ حزيران/يونيه، فقد سعى على الفور إلى استعادة السيطرة على حيّه السابق وقُتل في ٥ تموز/يوليه خلال مواجهة مع عصابة من تي بوا (Ti Bois). وورد الإبلاغ أيضا عن وجود عصابات إجرامية في نيب وأرتيبونيت ونورث، علما بأن المقاطعتين الأوليين تندرجان ضمن المقاطعات الثلاث التي ستسحب البعثة منها وحدات الشرطة المشكلة.

٢٤ – ورغم أنّ العدد الإجمالي للاحتجاجات تقلّص بنسبة ٨ في المائة مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧، حيث ورد الإبلاغ في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٢ آب/أغسطس عن ١٠٨ حوادث في مقابل ١١٨ حادثا، فإنّ عدد الاحتجاجات العنيفة ارتفع خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليصل إلى ٣٧ مظاهرة عنيفة في مقابل ٣٠ مظاهرة خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٧. وبلغت هذه المظاهرات ذروتها بالاحتجاجات العنيفة الرئيسية التي شهدتها الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه. واستُهلت الاضطرابات من قبل مجموعات من الشباب الذين تحركوا بسرعة عبر منطقة بورت–أو–برنس الكبرى، وعمدوا إلى إقامة الحواجز على الطرق وإحراق إطارات السيارات وإطلاق النار في الهواء، مما أدى إلى إغلاق المنطقة الحضرية للعاصمة بالكامل في غضون ساعات قليلة. وتدرجيا، تمكّنت هذه الحركة، التي لم تلق في البداية مواجهةً من قبل سلطات إنفاذ القانون، من جمع أعداد أكبر من الحشود التي قامت بسلب المارّة وحرق المركبات ونهب المحلات التجارية وتخريبها في المنطقة الحضرية للعاصمة بورت–أو–برنس وفي بلديات

بيتيون-فيل وديلماس وتاباري. وأفادت الأنباء بأنّ اثنين من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية وستة من المدنيين على الأقل قُتلوا، وأن أضرارا مادية كبيرة لحقت بالمؤسسات التجارية الخاصة. ووقعت اضطرابات مماثلة، ولكن على نطاق أضيق، في جميع أنحاء البلد. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان أكثر من ١٠٠ شخص قُبض عليهم في هذه الحوادث لا يزالون رهن الاعتقال داخل السجون الوطنية.

٢٥ - وفي ٢٨ أيار/مايو، صدر مرسوم رئاسي يمنح المجلس الأعلى للشرطة الوطنية سلطة الموافقة على تعيين ونقل ضباط الشرطة الوطنية. وقد أعربت منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية عن قلقها من أن يقلّص هذا المرسوم من استقلالية المدير العام الشرطة الوطنية ويؤثر على إدارة الشرطة وتسلسل القيادة ومعنويات الضباط وثقة الجمهور في الطبيعة غير السياسية لجهاز الأمن. ومع ذلك، أعلن المدير العام للشرطة الوطنية ميشيل أنجي غيديون، عقب لقائه بالرئيس في ٣١ تموز/يوليه، عن القيام بتعيينات وعمليات نقل لعدد من كبار الضباط اعتبارا من ١ آب/أغسطس. وكانت هذه هي السلسلة الثانية من التعيينات الرفيعة المستوى التي لم تمتثل بصرامة للأحكام المرسوم الرئاسي. وقد شملت التغييرات قيادة الإدارات المركزية الثلاث، والعديد من المديريات الإقليمية، ومديرية إدارة السجون، والأفراد المساعدين للمدير العام.

٢٦ - وفي آب/أغسطس، ووفقا للنقطة المرجعية ٤، أنجزت الشرطةُ الوطنية والبعثةُ التّقييم السنوي المشترك الأول للخطّة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتُشير النتائج الأولية للتقييم إلى أنّه من أصل الإجراءات ذات الأولوية المقرّر أن تبدأ في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، البالغ عددها ١٠٨ إجراءات، تم الانتهاء من اثنين، فيما يجري العمل على تنفيذ ١٠٠ وهناك ستة أخرى بانتظار التنفيذ.

٢٧ - وبحلول ٣١ آب/أغسطس، سيكون قوام الشرطة الوطنية في حدود ١٥ ٠٤٢ فردا، من بينهم ١ ٣٧٩ امرأة، و ٢ ٩٧٣ موظفا مدنيا من بينهم ١ ٠٧٦ امرأة، وينتشر ٣٢,٧ في المائة من هؤلاء الأفراد خارج المنطقة الحضرية للعاصمة بورت - أو - برنس، أي بنسبة نقص قدرها ٧,٣ في المائة عن النسبة المستهدفة بالنقطة المرجعية ٤، وقدرها ٤٠ في المائة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ورد الإبلاغ عن ثلاث حالات انتحار في صفوف أفراد الشرطة الوطنية، في مقابل صفر من الحالات خلال الفترة نفسها من العام ٢٠١٧. أمّا ارتفاع عدد القتلى والجرحى في صفوف أفراد الشرطة فقد جسّد أيضا الصعوبات التي تواجهها القوة، حيث قتل ثلاثة وجُرح ثمانية آخرون في مقابل مقتل اثنين وجرح ثلاثة خلال نفس الفترة من العام السابق.

٢٨ - وعموما، تبلغ نسبة النساء في الشرطة ٩,١٧ في المائة، لكن من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ١٠ في المائة مع تخرّج أكثر من ٢٠٠ طالبة ضمن الدفعة التاسعة والعشرين في تشرين الأول/اكتوبر. وتقتضي النقطة المرجعية ٤ الاستمرار في هذه الجهود خلال الدفعات الثلاث المقبلة. ومن المقرر أن يبدأ في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تدريب ٧٥٠ طالبًا من الدفعة الثلاثين، وذلك بعد الانتهاء من التقييمات البدنية ومن المقابلات الجارية حاليًا. وعملا بمقتضيات النقطة المرجعية ٤، دشّنت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مشروعا مشتركا في شهر آب/أغسطس من أجل تعزيز مراعاة نوع الجنس في التجنيد ضمن صفوف الشرطة الوطنية. ويعتمد المشروع نهجا مزدوجا يشمل تقديم الدعم اللوجستي لبناء قدرة مكتب الوطني لتنسيق شؤون المرأة التابع للشرطة الوطنية، وتوفير الدعم التقني المحدّد الهدف إلى المرشحين المحتملين بغية زيادة معدل نجاح النساء المتقدّمات غلى امتحان الانضمام إلى صفوف الشرطة الوطنية.

٢٩ - وفي ٦ تموز/يوليه، قام فريق الشرطة المتخصّص التابع للبعثة والمعني بمكافحة العنف الجنسي والجنساني ووحدة الشرطة الوطنية الهايتية المعنية بمكافحة الجرائم الجنسية بتدشين مبنى من مباني الشرطة القضائية تم تجديده بتمويلات مقدّمة من حكومة النرويج. وُيشكّل استكمال هذا المشروع مَعلماً بارزا في الجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية من أجل إقامة مكتب داخل مديرية الشرطة القضائية يُعنى بجرائم العنف الجنسي. وقامت كلّ من *الوحدة المعنية بمكافحة الجرائم الجنسية* ومحكمة الاستئناف في بورت - أو - برنس وكلية التدريب على المهن القانونية بتيسير عقد ثلاث حلقات عمل عن العنف الجنسي والجنساني، مدّة كلّ منها يومان، وقد شارك فيها ٦٠ مشاركا، من بينهم ٢١ امرأة، من جميع مستويات منظومة العدالة الجنائية في مقاطعات الشمال ونيب وأرتيبونيت. وما زال دائما الإبلاغ عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني يتم بشكل ناقص. ومع ذلك، تظهر إحصاءات الشرطة الوطنية زيادة مطردة في عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي يتم التحقيق بشأنها. وفي هذا الصدد، تم في الفترة الفاصلة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٨ آب/أغسطس التّحقيق في ١٤٩ حالة، مما يشير إلى وجود اتجاه متزايد مقارنة بالحالات التي تم التحقيق فيها على امتداد عام ٢٠١٧، وعددها ١٨١ حالة.

٣٠ - وبالتعاون مع أحد الشركاء الوطنيين، أطلقت البعثة مشروعا لتوعية وتعبئة المجتمع المحلي يهدف إلى تعزيز مساهمة أفراد المجتمع المحلي وجهود الجهات الفاعلة التابعة للدولة في مكافحة العنف الجنسي والجنساني، ويشمل ذلك معالجة حالات الاختناق في تجهيز القضايا من الناحية القانونية. وقد صُمّم المشروع من أجل الوصول إلى ٠٠٠ ٢٠٠ شخص في ١٢ بلدية تابعة لمقاطعات غراند آنس والجنوب وأرتيبونيت. وفي ٣ آب/أغسطس، أطلقت البعثة، مع أحد الشركاء الوطنيين، مشروعا يهدف إلى تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على إنشاء آلية توظيف تراعي المنظور الجنساني.

٣١ - وتمشيا مع النقطة المرجعية ٤، المعنية بتطوير قدرة الشرطة على الاستجابة، واصلت الشرطة الوطنية الهايتية تحمّل مسؤوليات متزايدة في مجال تخطيط وتنفيذ العمليات المعقّدة، ويتبيّن ذلك من تنفيذ عمليات مشتركة في المناطق المعرضة للجريمة في جنوب بورت - أو - برنس وفي محيط المطار الدولي، وأيضا في أعقاب المظاهرات العنيفة التي جدت في ٦ تموز/يوليه. وقدّم عنصر الشرطة بالبعثة الدعم لنظرائه الوطنيين في إعداد الميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بما يتماشى مع متطلبات التمويل للخطة الإنمائية الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، وفي إطار حلقة عمل نُظمت على يومين في أكاديمية الشرطة في شهر حزيران/يونيه، تلقى ٢٩ من أفراد الشرطة الوطنية تدريبا على صياغة مشاريع المقترحات لتقديمها إلى الدوائر المانحة وإلى السلطات الوطنية ضمن إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٦ مشروعا من مشاريع البنية التحتية قيد الإنشاء أو التجديد، أربعة منها مموّلة من خلال مشاريع الأثر السريع، وأربعة من خلال البرنامج المشترك لسيادة القانون ٢٠١٧/٢٠١٨، واثنان من خلال التّعاون الثنائي، وواحد بواسطة الفريق المتخصّص المعني بمكافحة العنف الجنسي والجنساني، وخمسة من قبل الحكومة. وبشكل عام، تم منذ اعتماد الخطة الإنمائية الاستراتيجية تنفيذ ٣٣ مشروعًا من مشاريع البنية التحتية.

باء – قطاع العدالة (النقاط المرجعية ١ و ٢ و ٥ و ٦)

٣٣ – واصلت البعثة دعم الولاية القضائية لبورت – أو – برنس في جهودها من أجل مكافحة الحبس الاحتياطي المطول وذلك بالعمل على زيادة أداء هذه الولاية في مجال تجهيز القضايا وتحسين فرص الاحتكام إلى القضاء. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة منظومة العدالة الجنائية اجتماعات شهرية لتقييم التّقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الحكومية.

٣٤ – وشهدت القضايا الجنائية التي نظرت فيها محكمة بورت – أو – برنس الابتدائية زيادةً بنسبة ١٠٢ في المائة مقارنة بالفترة السابقة، حيث عُقدت ١٩٢ جلسة شملت ٢٢ إجراء من إجراءات المحاكمة الفورية و ١٩ أمرا بالمثول أمام المحكمة. وارتفع عدد الملفات التي أغلقها قضاة التّحقيق بنسبة ١٧ في المائة، بعد أن كانت قد ارتفعت في الفصل الأول بنسبة ٢٢ في المائة، وانتقل عددها من ٩٥ ملفا في الربع الأول إلى ١١١ ملفا في الربع الثاني. وخلال الفترة نفسها، بلغ عدد القضايا الجنائية التي تلقاها المدعون العامون ٣٤٨ قضية، تم الحسم آنيا في ٤٧,٥ في المائة منها وإسقاط ٤٠ في المائة، فيما لم يتم تجهيز المباشر لما تبقى منها ونسبته ١٢,٥ في المائة. ومن أجل تحسين النظر في القضايا التي تشمل الأطفال، دعمت اليونيسف إنشاء محكمة في ليه كاي (Les Cayes) للنظر في مثل هذه القضايا، ستفتح أبوابها قبل نهاية العام.

٣٥ – وفي ١٥ حزيران/يونيه، تولى مكتبا المساعدة القانونية المخصصان للمحتجزين قبل المحاكمة في السجون الوطنية، اللذان شرعا في العمل في ٧ أيار/مايو، مسؤولية النظر في ٨٤١ قضية، منها ٨٢ قضية أُغلقت وهي تشمل ١٧ من القضايا المتراكمة و ٦٥ من القضايا الأحدث عهدا، مما أفضى إلى الإفراج عن ٦٣ شخصا. وحتى تاريخه، عقد محامو المساعدة القانونية ٧٩٠ استشارة ساعدت في تقييم وضع نزلاء السجون وجمع المعلومات الإضافية، والعمل بالتالي على إعداد الدفاع بشكل أفضل. وقدّم المحامون ٦٥ طلبا للمثول أمام المحكمة بشأن حالات احتجاز غير قانونية. ويهدف مكتبا المساعدة القانونية إلى مساعدة ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المحتجزين قبل المحاكمة في السجون بحلول أيار/مايو ٢٠١٩. وفي شهر آب/أغسطس، دخل مكتبان آخران مخصصان للقُصّر وللنساء رهن الحبس الاحتياطي في مركز إعادة تأهيل القصّر المخالفين للقانون وفي سجن كاباريه، طور العمل. ونُفِّذت جميع مشاريع المساعدة القانونية الأربعة بدعم تقني من البعثة وبتمويل من برنامج الحدّ من العنف المجتمعي، وذلك بغية زيادة وصول الأفراد من الشرائح الضعيفة إلى العدالة، ومنهم بالأخص المحتجزون، وبالتالي المساعدة في بناء ثقة المجتمع بنظام العدالة.

٣٦ – وفي ٣ تموز/يوليه، تم تجديد عضوية المجلس الأعلى للقضاء لمدة ثلاث سنوات. وخلافا لما سائدا في السابق، لم يتم تعيين أي امرأة. فمن بين المقاعد التّسعة، شغل أعضاء جدد خمسة مقاعد، فيما أُعيد تعيين اثنين، واحتفظ الرئيس والمدعي العام بمحكمة النقض بمقعديهما وذلك بحكم منصبيهما. ورغم بعض الإنجازات، حقّق المجلس المنتهية ولايته سجلا هزيلا في المجالات الرئيسية المنوطة به، كالتّحري من القضاة ومراقبتهم وفرض الانضباط عليهم ومتابعة أدائهم. وقد تأثّر أداء المجلس بتقسيم العمل غير الواضح مع الجهة النظيرة، أي وزارة العدل والأمن العام، وبقيود الميزانية وما يقال من تدخل أجهزة السلطة الأخرى في عمله.

٣٧ – وبمساعدة من البعثة، قام المجلس بصياغة خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨/٢٠٢٣، مستفيدا في ذلك من التّشاور مع الجهات القضائية الفاعلة ومع أعضاء المجتمع المدني والموظفين الفنيين في المجلس.

وتنطوي الوثيقة على خمسة مجالات استراتيجية هي: تقوية وتنمية الموارد البشرية للسلطة القضائية، وتوطيد وتعزيز التفتيش القضـــائي، وتدعيم وتعزيز إدارة المجلس، وتقريب المجتمع الهايتي من نظام العدالة، والقيام بإصلاحات تشريعية من أجل تحسين استقلال القضاء.

٣٨ - ولمساعدة المجلس على الوفاء بالتزامه القانوني في إصدار تقاريره السنوية عن أنشطته وفي الحصول على البيانات التي تُنير له الســبيل في اتخاذ قراراته، قامت البعثة بدعم عملية وطنية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة الجهاز القضـائي، وذلك تمشـيا مع متطلبات النقطة المرجعية ١. وسـيرم التقرير، الذي يجري إعداده، صورة عامة للجهاز القضائي ويضع له قاعدةً بيانات إلكترونية قابلة للتحديث.

٣٩ - وعلى إثر التصــديق على الآلية، أعدّت لجنة إجراءات التّحري خطة عمل تفضــي في غضــون سنتين إلى إجازة القضاة في جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة وفي محاكم الاستئناف الخمس. وستحتاج خطة العمل هذه إلى ما يلزم من الموارد الكافية التي ما زالت لم تُحدَّد بعد.

٤٠ - وتظلّ التأخيرات في تعيين القضــاة تُعرقل ســير العمل العادي للســلطة القضــائية. فســتّةٌ من المناصب الاثني عشر في *محكمة النقض*، وهي أعلى المحاكم، ما تزال شاغرة، في حين ينتظر عدد كبير من القضاة في المحاكم الابتدائية تعيينهم. ومن أصل ١٠٠ ملف تم تقديمها، تم تعيين ٤١ قاضيًا في أيار/مايو و ١٠ قضــاة في تموز/يوليه. أمّا عملية الدّمج المباشــر لملء الشــواغر في *محاكم الســلام* التابعة للمقاطعة الجنوبية بالقضــاة المتدرّبين المشــاركين في دورة التدريب التجريبي الأولى بكلية التدريب على المهن القانونية، وعددهم ٤٨ قاضيا من بينهم ٦ نساء، فهي أيضا متوقّفة منذ ١٥ حزيران/يونيه. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، تخرّجت من كلية التدريب على المهن القانونية الدُّفعة الأولى من كَتبة المحاكم، وعددهم ٤٠ كاتبا من بينهم ٨ نساء. وقد وفّرت البعثة الدعم التقني واللوجستي لهذا التدريب.

جيم - قطاع الإصلاحيات (النقاط المرجعية ١ و ٣ و ٥)

٤١ - ما زال نظام السجون يتسم بشدة الاكتظاظ - نسبة الإشغال فيه تبلغ ٣٦٥ في المائة - بسبب ارتفاع حالات الاحتجاز الاحتياطي لفترات مطوّلة، وهناك ما نسبته ٧٥ في المائة من مجموع السجناء في انتظار إصـدار الأحكام عليهم، بما يشـير إلى عدم حدوث أي تغيير في النسـبة المئوية منذ صـدور تقريري السابق. ففي ٦ تموز/يوليه، كانت السجون تضم ١١ ٧٨٨ محتجزا، من بينهم ٤٢٧ من النساء و ٢٩٤ من الذكور الأحداث و ١٨ من الإناث الأحداث.

٤٢ - وما زالت عوامل مثل شـدة الاكتظاظ وتدني عدد الموظفين ووجود قوة عاملة شـبه ماهرة ونقص الموارد إلى حد كبير بسـبب قيود الميزانية تؤثر سـلبا على سـير عمل إدارة السـجون التي لا تزال تندرج في إطار الشرطة الوطنية وتفتقر إلى الاستقلال المالي والإداري.

٤٣ - وتواصـــل بعثة دعم نظام العدالة تقديم الدعم التقني إلى مديرية إدارة الســـجون لوضـــع وتنفيذ اســتراتيجية محددة الأهداف ومخصصــة للتعيين وتنمية مهارات الإدارة والتنظيم، تحضــيرا للإدارة المســتقلة للموارد المالية والإدارية للمديرية. ولهذه الغاية، نظمت بعثة دعم نظام العدالة والمديرية دورة تدريبية اســـتفاد منها ١١٠ من موظفي السجون بما يشمل ١٨ من كبار الموظفين الإداريين، من بينهم ٥ نساء، و ٦٦ من المديرين من الرتب المتوسـطة، من بينهم امرأة واحدة، و ٢٦ مسـاعدة إدارية. وإلى حد الآن، اسـتفادت نسبة ٨٢ في المائة من كبار المديرين من التدريب على المهارات المتقدِّمة. وبالإضـافة إلى ذلك، أدمج ٩٤

خريجا، من بينهم ١٤ امرأة، من الدفعة الثامنة والعشرين للشرطة الوطنية في نظام السجون، مما أدى إلى زيادة عدد أفراد الشرطة إلى ١ ١٨٢. وقدمت اليونيسيف الدعم المباشر إلى المديرية من أجل تعزيز قدرتها على مساعدة الأطفال المخالفين للقانون، ومنهم الأطفال بمركز دلماس ٣٣ لإعادة التأهيل.

٤٤ - وواصلت بعثة دعم نظام العدالة مساعدة مديرية إدارة السجون في عملية إصدار شهادات الاعتماد لتسعة سجون تعترف بقدرتها على العمل دون تلقِّي الدعم الدولي طوال الوقت. وقدَّمت البعثة دعما محدد الأهداف في إكمال التحليل العام للأنشطة العملياتية الاعتيادية وخطط الطوارئ لمعالجة أوجه القصور في عملية التصديق.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالظروف الصحية، سُجِّلت ٥١ حالة وفاة في الاحتجاز، منها ٥٠ حالة ناجمة عن المرض وحالة واحدة عن الانتحار، في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٦ تموز/يوليه (بمعدل سنوي قدره ٨ من كل ١ ٠٠٠ محتجز)، مما يشير إلى انخفاض بالمقارنة مع ١٢٦ حالة سُجِّلت بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وتواصل البعثة دعم المديرية في تنفيذ خارطة الطريق الطبية بالشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من الشركاء في مجال الصحة. وتواصل البعثة دعم تحسين ظروف السجون وهياكلها الأساسية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحتجزين من خلال تنفيذ مشروعين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر.

٤٦ - وتقوم البعثة حاليا بتعميم نظام آلي لإدارة سجلات المحتجزين في سجون لي كاي، وكاب هايسيان، وفور ليبرتي، وكاباري، وأيضا في مركز إعادة تأهيل القُصَّر المخالفين للقانون. وفي الوقت نفسه، في السجن الوطني، تم حتى تجهيز ٤ ٧٠٠ من ملفات المحتجزين. ولم يُحرز أي تقدم في اعتماد مشروع قانون بشأن نظام السجون وبشأن الارتقاء بإدارة السجون إلى مركز مديرية مركزية للشرطة الوطنية مع تمتعها بالاستقلال المالي والإداري.

دال - حقوق الإنسان (النقاط المرجعية ٤ إلى ٩)

٤٧ - واصلت بعثة دعم نظام العدالة العمل مع المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز الإطار الوطني لحماية حقوق الإنسان. وفي أيار/مايو، نظمت البعثة الدورة الأخيرة من أصل أربع دورات تدريبية بشأن إجراءات التوقيف والاحتجاز شملت ٤٨ قاضيا متدربا.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفدت البعثة أربع بعثات مشتركة مع مكتب أمين المظالم من أجل جمع البيانات عن الاستجابة القضائية للادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي. وتظهر البيانات أن أغلبية ضحايا العنف الجنسي المزعومين هم فتيات قاصرات، ولكن في بعض الحالات أفيد عن تعرض فتيان للاغتصاب. وفي جميع المناطق، أفاد المحاورون بأن أسرة الضحية في الكثير من الحالات تقوم بتسوية خارج نطاق القضاء مع الجاني. ومن المعروف أن المدعين العامين قد شجعوا هذه الاتفاقات. ويظلُّ الدعم النفسي والطبي للضحايا محدودا، وخاصة في المناطق الريفية.

٤٩ - وتواصل بعثة دعم نظام العدالة تعزيز قدرات مكتب أمين المظالم على العمل بشكل مستقل. وبفضل دعم البعثة، سيسهم أمين المظالم في تدريب وفحص أفراد الشرطة وزيادة وجودها الفعال في المناطق.

٥٠ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اشـــترك كل من البعثة ومكتب أمين المظالم ومنظمتين من منظمات المجتمع المدني في تنظيم مناسبة للاحتفال بيوم الأمم المتحدة الدولي لمساندة ضحايا التعذيب أسفرت عن دعوة أمين المظالم رسميا في مجلس النواب إلى التصـديق على اتفاقية مناهضـة التعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي وقعت عليها هايتي في عام ٢٠١٣.

٥١ - وواصـلت بعثة دعم نظام العدالة الاضـطلاع بأنشـطة في مجال بناء القدرات لتحسـين تصـدي المفتشـية العامة للشـرطة الوطنية لادعاءات انتهاكات حقوق الإنسـان. وفي أيار/مايو، نفذت البعثة دورة لتدريب المدربين لمدة أربعة أيام في مجال حقوق الإنسان استفاد منها ١٣ من كبار ضباط المفتشية الذين تولوا، في حزيران/يونيه، تدريب ٢٢ من الزملاء.

٥٢ - وما زال عدم اتخاذ إجراءات قضـائية ضـد أفراد الشـرطة المشـتبه في ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسـان يثير القلق. ففي الحالات الخمس من الاستخدام المفرط للقوة المذكورة في تقريري السـابق فتحت تحقيقات داخلية، وفي بعض الحالات، اتخذت تدابير أولية بحق أفراد الشرطة، ولكن لم تتخذ أي إجراءات قضـائية فيما يتعلق بهذه الحالات. ومنذ ذلك الحين، وُثِّقت ثلاثة حوادث أخرى من الاسـتخدام المفرط للقوة وسوء السلوك. وفي ٩ أيار/مايو، قتل أفراد شرطة رجلا وأصابوا اثنين آخرين بجروح أثناء مظاهرة في بيتي - غواف (المقاطعة الغربية). وفي ٢٢ أيار/مايو، اعتدى شرطيان على رجل بعد إلقاء القبض عليه في بورت - أ - بيمان (المقاطعة الجنوبية). وفي ١ حزيران/يونيه، جرح أحد أفراد الشرطة رجلا بسلاح الخدمة أثناء مشاجرة خاصة في بونبون (مقاطعة غراند آنس). وفتحت المفتشية العامة تحقيقات داخلية في جميع هذه الحالات، ولكن لم تتخذ أي إجراءات قضائية.

٥٣ - وفي ١ حزيران/يونيه، أصـبحت إجراءات التشـغيل الموحدة بشـأن تبادل المعلومات وإجراءات المتابعة لمنع انتهاكات حقوق الإنسـان والتصـدي لها وكذلك الإجراءات التشـغيلية الموحدة بشـأن تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان معمولا بها في بعثة دعم نظام العدالة.

٥٤ - وفي ٣ تموز/يوليه، قدم مفوض الأمم المتحدة السـامي لحقوق الإنسـان تقريره عن هـايتي (A/HRC/38/30) إلى مجلس حقوق الإنسـان. وردت الحكومة بشـكل إيجابي وأعلنت أن وزير العدل والأمن العام سـيكون المنسـق الجديد لحقوق الإنسـان، مما يمهد السـبيل أمام الحكومة لاسـتئناف العمل بشأن خطة العمل الوطنية. وستدعو بعثة دعم نظام العدالة إلى إضفاء طابع رسمي على هذا التعيين.

٥٥ - وفي ٤ تموز/يوليه، طردت الشرطة الوطنية بالقوة أشخاصا من سبعة ممتلكات خاصة في بيلران، وهو حي في بيتيون - فيل (المقاطعة الغربية)، مقامة على ما قيل إنّها أراض مملوكة للدولة، وقامت بهدم هذه الممتلكات. وأعقبت ذلك احتجاجات عنيفة، وطالب المقيمون بحقوق الملكية على الأرض. وطلب المدعي العام في بور - أو - برانس تنفيذ هذا الإخلاء دون أمر من المحكمة.

٥٦ - وفي ٣ آب/أغسـطس، أطلقت بعثة دعم نظام العدالة مشـروعا في بور - أو - برانس يهدف إلى مكافحة التمييز الذي يتعرَّض له أفراد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسـي ومغايري الهوية الجنسـانية وحاملي صـفات الجنسـين. ووفقا للنقطة المرجعية ٨، سـيعزز المشـروع قدرات ٣٠ منظمة غير حكومية هايتية بتزويدها بأدوات لمكافحة كراهية المثلية الجنسية وتعزيز الأمن وحقوق الإنسان.

هاء - مكافحة الفساد والمجلس الانتخابي الدائم (النقطتان المرجعيتان ١٠ و ١١)

٥٧ - تعكف بعثة دعم نظام العدالة على إعداد برنامج لسدِّ الثغرات في الاحتياجات البالغة الأهمية في وحدة الاستخبارات المالية المركزية ووحدة مكافحة الفساد. ولقد حددت وحدة مكافحة الفساد ستة مجالات للدعم، بما في ذلك تهيئة برامجيات ”goCASE“ التي وضعها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإدارة قضايا التحقيق وإعداد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة الفساد. وتقوم وحدة الاستخبارات المالية المركزية بتحديد احتياجات معينة استنادا إلى تقييم للوحدة أنجز في ٢٧ حزيران/يونيه، وقد بدأت بعثة دعم نظام العدالة جهود التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٨ - وما زال التأخر في تشكيل المجلس الانتخابي الدائم المؤلف من تسعة أعضاء قائما، مع عدم وجود إشارة إلى جدول زمني لاستكمال تسمية ممثلين من جانب الفروع الثلاثة للسلطة. وفي غضون ذلك، قدّمت منظمات المجتمع المدني والقيادات السياسية مقترحات تهدف إلى إحداث تغييرات في النظامين السياسي والانتخابي، وفي ٣٠ حزيران/يونيه، في إطار الحوار القطاعي الوطني في المقاطعة الشمالية الشرقية خلال حلقة العمل الأولى في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية المقررة بشأن الحوكمة، بالدعوة على وجه التحديد إلى إنشاء المجلس الانتخابي الدائم للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد.

٥٩ - وبدأ المجلس الانتخابي المؤقت التحضيرات الأولية لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ من أجل تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ، ومجلس النواب بأكمله، وربما جميع المجالس البلدية. ويعكف المجلس المؤقت على استكمال مشروع القانون الانتخابي، بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء على الصعيد الدولي. ويتضمن مشروع الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩ مخصصات مالية بقيمة ٩,٩ ملايين دولار للمجلس الانتخابي المؤقت، بما في ذلك وللمرة الأولى إدراج بند في الميزانية للاستثمارات. وتقوم السلطة التنفيذية حاليا باستعراض ميزانية مستقلة لانتخابات ٢٠١٩.

رابعا - التخطيط المشترك للمرحلة الانتقالية

٦٠ - ما فتئت البعثة تعمل على نحو وثيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الشريكة الخارجية للتحضير للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة غير متصل بحفظ السلام في البلد بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتعد الشراكات عاملا حاسما في تنفيذ ولاية البعثة والتخطيط لمرحلة انتقالية فعالة، بالنظر إلى طبيعتها المحددة زمنيا ودورها في تشجيع عدم الاقصاء وتمكين الجهات الفاعلة السياسية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية. وعلى هذا النحو، فإن القيادة العليا للبعثة عملت بهمة مع الرئيس وأعضاء الحكومة والمجتمع الدولي بشأن المسائل المتصلة باستراتيجية الخروج، وخطة العمل المشتركة المتعلقة بالحوكمة وسيادة القانون (النتيجة ٥ من نتائج إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)، ودعم الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية.

٦١ - وفي شباط/فبراير، أجرت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من المقر، تقييما للقدرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة في هايتي. وقاما بفحص قدرة المنظمة على تحقيق نتائج مستدامة في المجالات البرنامجية للحوكمة وسيادة القانون وكذلك في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وحدد التقرير ثغرات في المساعدة التقنية والدعم التشغيلي للشرطة الوطنية، والمساعدة التقنية إلى إدارة السجون، والدعوة

والمساعي الحميدة، وخدمات دعم العمليات. كما أن قدرات البعثة وشركاء الفريق القطري لتحقيق إنجازات في قضايا المساواة بين الجنسين محدودة أيضا، وستزداد هذه الفجوة بسبب تقليص حجم البعثة.

٦٢ - ويقوم الفريق القطري حاليا بوضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد، استنادا إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧/٢٠٢١، وذلك بالتعاون مع بعثة دعم نظام العدالة والمقر، لدعم تنفيذ أولوياته الاستراتيجية ومراعاة الاحتياجات المحددة الناشئة عن التخطيط للمرحلة الانتقالية ودور نهج الأمم المتحدة الجديد في التصدي للكوليرا. وستنقح الاحتياجات من الموارد على أساس مستمر وتوضع اللمسات الأخيرة عليها إلى جانب استعراض منتصف المدة لإطار المساعدة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ الذي سيشمل نتائج التقييم الاستراتيجي المطلوب إجراؤه في قرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨) وتوصياته بشأن أثر وجود الأمم المتحدة وتشكيله مستقبلا، وتحديد الأولويات المتبقية بعد انسحاب البعثة التي ينبغي أن يتصدى لها الفريق القطري.

٦٣ - وبموازاة ذلك، وضعت البعثة خطة نقل المسؤوليات الأمنية بصيغتها النهائية تحسبا لانسحاب وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة السبع التابعة لها في الفترة بين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، تستند إلى تقييم دقيق للمخاطر والقدرات الوطنية من أجل التصدي بشكل ملائم للاحتياجات الأمنية، والتأثير المحتمل على تنفيذ الولاية، وتدابير التخفيف. وقد أعدت الخطة بطريقة متكاملة، بما يتماشى مع استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية. كما شملت عملية التشاور الحكومة والقيادة العليا للشرطة الوطنية لكفالة اتخاذ الترتيبات الأمنية، بالتزامن مع الانسحاب. وتستند الخطة إلى تقييم الحالة الأمنية والاحتياجات في مجال حماية المدنيين في مقاطعات هايتي العشر، والتقدم المحرز في تحقيق المؤشرات المرجعية ذات الصلة من قبل الشرطة الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الشغب.

٦٤ - وتم وضع تدابير التخفيف لمواكبة الانسحاب، ومنع نشوء فراغ أمني، وكفالة الانتقال السلس في المقاطعات المعنية. وتشمل هذه التدابير تعزيز قدرات الهياكل الأساسية والقدرات التشغيلية للشرطة الوطنية من خلال مشاريع بفضل البرنامج المشترك لسيادة القانون والمشاريع السريعة الأثر، وتوسيع نطاق برنامج الحد من العنف المجتمعي من أجل تعزيز دعم المجتمعات المحلية لأعمال الشرطة الوطنية، ووضع خطط أمنية لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المقاطعتين اللتين ستنسحب منهما وحدتا الشرطة المشكلة، وإنفاذ التدابير الرامية إلى منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتنظيم حملات إعلامية لإبلاغ الجهات صاحبة المصلحة الوطنية بتخفيض قوام عنصر الشرطة. وعلى أساس هذه الاعتبارات، تم التخطيط لسحب وحدتي الشرطة المشكلة من مقاطعتي نيب وأرتيبونيت، مع الحفاظ على قدرات أفرقة الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة ونقلها من مقاطعة أرتيبونيت إلى المقاطعة الغربية. وسيتقرَّر التوقيت الدقيق للانسحاب على أساس الاعتبارات التشغيلية.

خامسا - دعم البعثة

٦٥ - أنجز أفراد دعم البعثة بنجاح تصفية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في نهاية حزيران/يونيه بإغلاق أربعة مخيمات في بور - أو - برانس، فأصبح لدى بعثة دعم نظام العدالة معسكران، هما معسكر دلتا، الذي يأوي، وقت إعداد هذا التقرير، مركزي العمليات المشتركة والمراقبة الأمنية، وعنصر الشرطة فضلا عن وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، وقاعدة اللوجستيات، التي تؤدي دور مقر البعثة. وكان الهدف من تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الدمج هو تقليل أثر وجود البعثة قدر

الإمكان، وفق المبادئ التوجيهية للتصفية، مع تزويد بعثة دعم نظام العدالة بهياكل أساسية بالحجم المناسب. وكانت العودة التدريجية لأماكن العمل التي تم إخلاؤها والتصرف في أصول الأخيرة لبعثة تحقيق الاستقرار في هايتي إيذانا بانتهاء عملية التصفية.

٦٦ - والمرحلة الثانية من خطة الدمج، التي ستستمر لمدة ستة أشهر تقريبا، ستتمثل من ناحية في إنشاء هيكل سلسلة الإمداد لبعثة دعم نظام العدالة في قاعدة اللوجستيات، ومن ناحية أخرى، في تحديد الحجم المناسب لمخزونات البعثة وتكييفها مع الاحتياجات والمتطلبات الحالية اللازمة لدعم الولاية.

٦٧ - وسيؤدي تخفيض أصول البعثة وموادها القابلة للاستهلاك إلى التحضير لتصفية بعثة دعم نظام العدالة وتيسيره مستقبلا. ولذلك، ينبغي أن يعكس على السواء هيكلا صغيرا للبعثة مع عدد قليل من الموظفين، فضلا عن الاحتياجات التشغيلية الجديدة. وعلى نفس المنوال، سيستعين دعم البعثة قريبا من مصادر خارجية بأكبر قدر من خدمات المساعدة الممكنة للتغلب على النقص في عدد الموظفين مستقبلا. وسيمكن هذا النهج أيضا البعثة من الاستعداد للخفض التدريجي للقوة مع التقليص المطرد في عدد وحدات الشرطة المشكلة.

سادسا - السلوك والانضباط

٦٨ - لم تكن هناك أي ادعاءات جديدة بوقوع استغلال وانتهاك جنسيين منذ تقريري السابق. وواصلت البعثة الاضطلاع بأنشطتها في مجال الوقاية، بما في ذلك التدريب والإعلام والتوعية من أجل توعية الجمهور بمعايير السلوك في الأمم المتحدة، وتحديدا بسياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تكمّلها إجراءات تصحيحية. وكجزء من الإجراءات التصحيحية، حافظت البعثة على استمرار الاتصال بضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإحالتهم من أجل الحصول على المساعدة.

٦٩ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، أطلقت البعثة مشروعا مدته ستة أشهر لمتابعة التوصيات التي قدمتها المدافعة عن حقوق ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين عقب زيارتها إلى هايتي في نيسان/أبريل. ويهدف المشروع إلى تغطية الرسوم المدرسية وتوفير وجبات غداء لأطفال ضحايا الانتهاك والاستغلال الجنسيين اللذين ارتكبهما أفراد البعثة.

سابعا - ملاحظات

٧٠ - شكّلت الأحداث العنيفة التي وقعت في الفترة الفاصلة بين ٦ و ٨ تموز/يوليه في بورت - أو - برانس وغيرها من مدن هايتي زيادة كبيرة في وتيرة العنف، وأكدت أهمية بناء قاعدة عريضة من الدعم السياسي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، الذي هو شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد. وإنني أشعر بعميق الحزن إزاء الخسائر في الأرواح والدمار الذي حدث. فهذه القلاقل المدنية العنيفة تعكس استمرار الوضع المتقلب وضرورة التخفيف من وطأة المعاناة التي يعيشها الناس يوميا. وأحث جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية، وبدلا من ذلك احترام الدستور وسيادة القانون، والتوصل إلى حل توافقي للمشاكل التي يواجهها البلد.

٧١ - ولقد استخدم نائب ممثلي الخاص إلى هايتي والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي مساعيه الحميدة دعما لإيجاد حل سريع وقائم على توافق الآراء للحالة الناجمة عن تقليص إعانات الوقود. وعمل بشكل مكثف مع الرئيس ومع صناع القرار السياسي الآخرين، وبالتنسيق مع الفريق الأساسي المعني بهايتي والسلك الدبلوماسي الأوسع نطاقا. ومن الضروري أن تتواصل هذه الجهود الدولية الجماعية الهادفة إلى التشجيع على الحوار والدعوة إلى احترام سيادة القانون وتعزيز الاستقرار.

٧٢- وقد تفضي التأخيرات في اعتماد وتنفيذ البرامج الحكومية، والنسق البطيء للعملية التشريعية، إلى الإسهام في تقويض ثقة الجمهور بمؤسسات البلد، وفي تثبيط الاستثمارات الخاصة، الداخلية منها والخارجية، ذات الأهمية البالغة في تعزيز التنمية المستدامة، مما يزيد في نهاية المطاف من المصاعب التي ينبغي للشعب أن يتغلّب عليها. وإذا لم تُعالج هذه الظروف، فإنّها ستؤدي إلى مزيد من زعزعة الاستقرار وتجعل هايتي تحيد عن مسارها نحو تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستكون المساعدة الفورية، ولا سيما لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، حاسمة الأهمية في الأشهر المقبلة، لأن الأسر تواجه محنة اقتصادية إضافية مرتبطة بالعودة إلى المدارس.

٧٣ - ولذلك، من الضروري أن تضع السلطات وشركاؤها على السواء هذه الفترة من القلاقل وراءها وأن تنصرف بزخم متجدد لإنجاز المهام المقبلة. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لكفالة الانتقال السلس والفعال إلى وجود تابع للأمم المتحدة غير متصل بحفظ السلام في السنة المقبلة، كما يتضح في التقرير المرحلي عن المؤشرات المرجعية الواردة في المرفق الأول بهذا التقرير. وستكون هناك حاجة إلى جهود متواصلة من قبل القيادة والشعب، وبعثة دعم نظام العدالة وفريق الأمم المتحدة القطري بأكمله، وكذلك المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

٧٤ - وسيكون أحد المؤشرات الرئيسية لإحراز تقدم قدرة القيادة السياسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالتشاور مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، على التعجيل بتشكيل حكومة جديدة والتعاون بفعالية في معالجة المشاكل الملحة. وإنني أرحِّب في هذا الصدد بقيام الرئيس بتعيين رئيس وزراء جديد وأتطلع إلى تشكيل حكومة ستواصل قيادة هايتي نحو توطيد السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. وفي هذا المنعطف الحاسم، من الضروري أن تعمل الجهات الفاعلة من مختلف الانتماءات السياسية وفروع الحكومة معا من أجل الصالح العام.

٧٥ - وستواصل بعثة دعم نظام العدالة العمل مع المسؤولين الحكوميين والمجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني من خلال المساعي الحميدة التي يبذلها ممثلي الخاص لدعم جهود الحوار. إن التعاون الواسع بين أصحاب المصلحة، بمن فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتعزيز التواصل بين المؤسسات الهايتية والجمهور هما من الأمور الأساسية لضمان النجاح في معالجة المهام ذات الأولوية، بما في ذلك اعتماد تدابير في المدى القصير يمكن أن تستجيب للاحتياجات العاجلة للشعب.

٧٦ - أما اعتماد ميثاق الحوكمة أو الاستقرار المتوقع أن يتمخض عن الحوار القطاعي الوطني، الذي ستلتزم جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية بموجبه بدعم تنفيذ عدد من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها، فسيكون بمثابة خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه. ويمكن أن يساعد أيضا تعزيز التعاون بين السلطة التنفيذية والبرلمان، ربما بسبل منها وضع جدول أعمال تشريعي منسق. وسيكون النهج الموسع شرطا مسبقا لمعالجة القضايا السياسية التي ذكرتها الجهات الفاعلة السياسية في

باعتبارها أولويات، مثل جهود مكافحة الفساد والقيام بإصلاح الأنظمة التي تحكم الأحزاب السياسية. وبالمثل، تكتسي روح التعاون بالغ الأهمية للنجاح في إجراء الانتخابات عام ٢٠١٩.

٧٧ - ويجب أن يستمرَّ أيضا التقدم المحرز في توطيد سيادة القانون. لذا، لا بد لهذا الغرض من أن الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة مع إبقاء أولويات الإصلاح على المسار الصحيح. ومن الخطوات اللازمة بهذا الشأن ضرورة تجديد التزام كل من الحكومة والمجتمع الدولي بالتنفيذ التام للخطة الاستراتيجية الخمسية لتطوير الشرطة الوطنية وتوفير التمويل الكامل لها، وأيضا إقرار الخطة الاستراتيجية من قبل المجلس الأعلى للقضاء، وتخصيص موارد الميزانية اللازمة لتنفيذها. وعلى النحو المبين في التقرير، تبين المؤشرات تفاوت التقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية التي يسترشد بها التخفيض التدريجي المقبل لبعثة دعم نظام العدالة. لذلك، ينبغي مضاعفة الجهود لضمان أن تتحقق النقاط المرجعية وأن تشكل أساسا متينا لتعزيز سيادة القانون وتوطيد الاستقرار والمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٧٨ - وامتثالا لأحكام القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، تم التخطيط لسحب وحدتين من وحدات الشرطة المشكلة استنادا إلى تقييم دقيق للحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد ولقدرة الشرطة الوطنية على تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن في المناطق المعنية. وسيكون تنفيذ هذه الخطة وما يناظرها من تدابير تخفيف في الأشهر المقبلة بمثابة اختبار للتخفيض التدريجي المقبل للعنصر النظامي للبعثة وانسحابه. وسيستند ذلك إلى تطور الحالة الأمنية، وقياس التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية، وسيشكل جزءا من التقييم الاستراتيجي المقبل الذي طلب المجلس إجراءه، والذي سيُقدَّم ضمن تقريري المؤرخ ١ آذار/مارس ٢٠١٩.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناني لنائب ممثلتي الخاصة، مامادو ديالو، الذي عمل بصفته الموظف المسؤول عن بعثة دعم نظام العدالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولنساء ورجال البعثة على شجاعتهم وتفانيهم من أجل توطيد سيادة القانون في هايتي، وكذلك للدول الأعضاء التي قدمت أفراد شرطة للبعثة. وستتولى ممثلتي الخاصة ورئيسة بعثة دعم نظام العدالة، هيلن ميغر لا ليم، مهامها في ٣ أيلول/سبتمبر.

المرفق الأول

المؤشرات المرجعية والأهداف وخطوط الأساس

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)
١ – قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة للنهوض بإمكانية الوصول إلى العدالة، وتعزيز تنمية قدرات الشرطة الوطنية، ومعالجة مسألة الاحتجاز الاحتياطي المطوّل الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ وشروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية	١-١ وجود القانون الجنائي الجديد (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – يتم إصدار القانون الجنائي الجديد	١ – مشروع القانون الجنائي قيد الاستعراض في لجنة العدالة والأمن التابعة لكل مجلس
	١-٢ وجود قانون الإجراءات الجنائية (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – يتم إصدار قانون الإجراءات الجنائية	١ – مشروع قانون الإجراءات الجنائية قيد الاستعراض في لجنة العدالة والأمن التابعة لكل مجلس
	١-٣ وجود قانون المعونة القانونية (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – يتم إصدار قانون المعونة القانونية	١ – اعتمد مجلس الشيوخ مشروع قانون المعونة القانونية وأحاله إلى مجلس النواب.
	١-٤ وجود القانون الأساسي للشرطة الوطنية الهايتية الذي يرتقي بمديرية إدارة السجون لتصبح مديرية مركزية (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – يتم إصدار القانون الأساسي للشرطة الوطنية	١ – ينتظر مشروع القانون الأساسي استعراضه من قبل الشرطة الوطنية
	١-٥ وجود قانون السجون (١ – البدء في وضع مشروع القانون؛ ٢ – التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ – إصدار الرئيس للقانون)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣ – يتم إصدار قانون السجون	١ – ينتظر مشروع قانون السجون إقراره نهائيا من قبل مديرية إدارة السجون
	١-٦ تحديد المؤسسات ذات الصلة لمتطلبات تنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، بالنسبة للتشريعات الجديدة (مصنفة حسب القانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحدَّد متطلبات التنفيذ، بما في ذلك مخصصات الميزانية، من أجل التشريعات الجديدة	تحديد متطلبات تنفيذ مشروع القانون الجنائي: لم يعتمد بعد قانون الإجراءات الجنائية؛ لم يعتمد بعد قانون المعونة القانونية؛ لم يعتمد بعد القانون الأساسي للشرطة الوطنية؛ لم يعتمد بعد قانون السجون
	١-٧ عدد ملفات القضايا الجديدة التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها في الوقت الحقيقي في الولاية القضائية في بور – أو – برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تجهيز المدعين العامين لـ ٨٠٠ ملف قضية جديد في الوقت الحقيقي في الولاية القضائية في بور – أو – برانس	من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨: قام المدعون العامون في الولاية القضائية في بور – أو – برانس بتجهيز ٣٥٨ قضية جديدة في الوقت الحقيقي

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)
	١-٨ نسبة الأفراد المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي منذ أكثر من عامين في السجن المدني في بور - أو - برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٥٠،٤ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بور - أو - برانس	١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨: ٦١,٦ في المائة من المحتجزين رهن الحبس الاحتياطي في السجن المدني في بور - أو - برانس (٢ ٣٢٠ من أصل ٣ ٧٦٤)
	١-٩ عدد القضايا التي أغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية في بور - أو - برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إصدار ٧٥٠ أمرا	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - حزيران/يونيه ٢٠١٨: إصدار ٢٨٠ أمرا
	١-١٠ عدد القضايا الجنائية التي بتت فيها المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٨٠٠ قضية جنائية بتت فيها المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ - حزيران/يونيه ٢٠١٨: بتت المحكمة الابتدائية ببور - أو - برانس في ٣٥٢ قضية جنائية
٢ - قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية.	٢-١ وجود تقرير سنوي يعده المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	توافر تقرير سنوي من إعداد المجلس الأعلى للقضاء يتضمن: ملاك الموظفين في الجهاز القضائي مصنّفين حسب نوع الجنس؛ ونتائج عمليات تفتيش المحاكم؛ وعدد القضاة المعتمدين؛ وتنفيذ عملية تقييم القضاة	دعمت بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي المجلس الأعلى للقضاء في جمع وتحليل البيانات على الصعيد الوطني بشأن حالة الجهاز القضائي. والتقرير الذي يجري إعداده حاليا سيوفر صورة عامة للجهاز القضائي ويضع له قاعدةً بيانات إلكترونية قابلة للتحديث.
	٢-٢ عدد المقاعد المشغولة في المجلس الأعلى للقضاء، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية، مصنّفة حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	المجلس الأعلى للقضاء: ٩/٩ (٣ نساء) محكمة النقض: ١٢/١٢ (٤ نساء) المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (٣ نساء)	المجلس الأعلى للقضاء : ٩/٩ (لا توجد نساء). تم تجديد جميع المقاعد لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨. وهناك خمسة مقاعد يشغلها أعضاء جدد، وأعيد تعيين مستشارين اثنين ولا يزال الرئيس والمدعي العام لمحكمة النقض عضوين بحكم المنصب. ولا يضم هذا المجلس الجديد أي امرأة، بخلاف المجلسين السابقين اللذين كانا يضمان في عضويتهما امرأتين. محكمة النقض: ١٢/٦ (امرأة واحدة). منذ أن أرسل المجلس الأعلى للقضاء إلى الرئيس القائمة التي أعدها مجلس الشيوخ بأسماء المرشحين الذين جرى استبقاؤهم للتعيين، مشفوعة برأي، لم يحرز أي تقدم. المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية: ٩/٩ (امرأتان)
٣ - تولي مديرية إدارة السجون المهام الإدارية الرئيسية من أجل توفير الخدمات الأساسية لجميع	٣-١ عدد الوفيات لكل ١ ٠٠٠ سجين	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	نسبة تساوي ١٠ لكل ١ ٠٠٠ سجين أو أقل	١ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٨: بلغت النسبة ٨ لكل ١ ٠٠٠ سجين (٥٢ وفاة مسجلة)

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)
المحتجزين وضمان احترام حقوقهم.	٣-٢ عدد السجون التي تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء، مع التصنيف حسب نوع الجنس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	توفير ما يكفي من مرافق الرعاية الصحية للسجناء لتقديم الدعم إلى ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا و ٤ من أكبر مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة الوطنية	٧ سجون من أصل ١٨ سجنا تدعمها دوائر صحية عاملة للسجناء.
	٣-٣ عدد الضباط المعينين في مديرية إدارة السجون الذين يتم استقدامهم في إطار عملية مخصصة، مصنفين حسب نوع الجنس، من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم بحلول عام ٢٠٢١ لتلبية احتياجات مديرية إدارة السجون	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تعيين ٣٠٠ ضابط في مديرية إدارة السجون، ٣٠ في المائة منهم نساء من أصل ٩٤١ ضابطا جديدا يجب تعيينهم لتلبية احتياجات المديرية بحلول عام ٢٠٢١	الاستراتيجية بشأن التعيين المحدد الأهداف والمخصص لم تُنفَّذ بعد.
	٣-٤ عدد السجون التي تشهد مديرية إدارة السجون بأنها قادرة على العمل دون دعم خارجي مقّدم من جهات فاعلة دولية (بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي أو غيرها)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	حصول ٩ سجون من أصل ١٨ سجنا على شهادات	ينتظر مشروع الدراسة الاستقصائية لأغراض التقييم المصادقة من قبل مديرية إدارة السجون
٤ - تمكن الشرطة الوطنية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع إثبات مستويات عالية من الكفاءة المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.	٤-١ معدل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الاستراتيجية للتطوير)	تنفيذ نسبة ٤٣ في المائة (٥٧ من أصل ١٣٣ من أولويات الخطة الاستراتيجية للتطوير). التقييم السنوي الأول لخطة الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ يتعين إنجازه بحلول آب/أغسطس.
	٤-٢ عدد ضباط الشرطة لكل ١ ٠٠٠ مواطن	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١،٤٥	١،٣٢ (انخفاض العدد بسبب حالات فصل ووفاة واستقالة ضباط الشرطة)
	٤-٣ النسبة المئوية للشرطيات	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١١ في المائة	٩،١٧ في المائة (١ ٣٧٩ امرأة من مجموع ١٥ ٠٤٢)
	٤-٤ النسبة المئوية لقدرات الشرطة الوطنية الموجودة بشكل ثابت خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٤٠ في المائة	٣٢،٧ في المائة
	٤-٥ عدد الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية الهايتية المسؤولة عن حفظ النظام العام من أصل الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة (١٢ وحدة لحفظ النظام في المقاطعات وسرية واحدة للتدخل وحفظ النظام) القادرة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	قدرة جميع الوحدات البالغ عددها ١٣ وحدة على التصدي للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة	تعمل ٦ وحدات من أصل ١٣ وحدة دون دعم من البعثة
	٤-٦ النسبة المئوية لعمليات حفظ النظام العام والعمليات الأمنية المقررة والتي اضطلعت بها الشرطة الوطنية دون دعم من البعثة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	١٠٠ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة	أنجزت ٩٦ في المائة من العمليات دون دعم من البعثة

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)
	٤-٧ النسبة المئوية من الميزانية الوطنية المخصصة للشرطة الوطنية	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تخصيص نسبة ٨،٠ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية	خُصِّصت نسبة ٧،٢ في المائة من الميزانية الوطنية للشرطة الوطنية (الميزانية المعدلة)
٥- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية والامتثال لحقوق الإنسان.	٥-١ عدد المحاكم الابتدائية التي خضعت للتفتيش (من أصل ١٨) عدد محاكم الاستئناف التي خضعت للتفتيش (من أصل ٥)	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام وزارة العدل بتفتيش جميع المحاكم الابتدائية الثماني عشرة ومحاكم الاستئناف الخمس.	لم تُجر عمليات تفتيش.
	٥-٢ النسبة المئوية من الادعاءات بارتكاب مسؤولين عموميين انتهاكات لحقوق الإنسان (ضباط الشرطة الوطنية والمسؤولون في مديرية إدارة السجون) التي حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تحقيق المفتشية العامة للشرطة الوطنية في ٨٠ في المائة من جميع الادعاءات	١ كانون الثاني/يناير-٣٠ حزيران/يونيه: جرى التحقيق في ٨١,٢ في المائة من الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد ضباط الشرطة الوطنية ، بمن في ذلك المسؤولون في مديرية إدارة السجون (١٤٧ من أصل ١٨١ ادعاء تلقتها المفتشية العامة للشرطة الوطنية)
	٥-٣ النسبة المئوية من حالات سوء السلوك المؤكدة الصادرة عن ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين اتخذت الشرطة الوطنية إجراءات تأديبية ضدهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	اتخاذ عقوبات في ٦٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقيق فيها	١ كانون الثاني/يناير - ٣٠ حزيران/يونيه: ٨,٤ في المائة (اتخذت عقوبات في ١٣ حالة من أصل ١٥٥ ادعاء بسوء سلوك ضد ضباط الشرطة الوطنية، بمن في ذلك المسؤولون في مديرية إدارة السجون، حققت فيها المفتشية العامة للشرطة الوطنية)
	٥-٤ النسبة المئوية من ضباط الشرطة الوطنية وضباط مديرية إدارة السجون الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان الذين قامت السلطات القضائية بمقاضاتهم	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام السلطات القضائية بمقاضاة ١٠٠ في المائة من ضباط الشرطة الوطنية الذين ثبت ارتكابهم لجرائم أو انتهاكات لحقوق الإنسان	صفر في المائة
	٥-٥ النسبة المئوية لموظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى، مصنفين حسب نوع الجنس	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٣٠ في المائة من العدد المتوقع البالغ ٣٤٠ موظفا من موظفي المفتشية العامة للشرطة الوطنية الموفدين إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	تموز/يوليه ٢٠١٨: لم يوفد أي من الأفراد البالغ عددهم ١٨٨ فردا المعيّنين في المفتشية العامة للشرطة الوطنية إلى خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى.
٦- إعراب الهايتيين رجالا ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، عن مزيد من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن.	٦-١ نسبة السكان الذين يعربون عن رضاهم عن أداء الشرطة الوطنية في مجال الحد من الجريمة	نيسان/أبريل ٢٠١٩	٨٨ في المائة	لا يوجد: في انتظار إنجاز الدراسة الاستقصائية
	٦-٢ عدد الشباب المعرضين للخطر والنساء المستفيدين من برامج الحد من العنف المجتمعي وبرامج إعادة الإدماج الذين يُبدون الاستعداد للعمل مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وسلطات إنفاذ القانون	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعاوُن ٥٠٠ شخص من الشباب المعرضين للخطر والنساء مع الشرطة الوطنية في إطار مبادراتها المتعلقة بالخفارة المجتمعية وإنفاذ القانون	لا يوجد - من المقرر أن يبدأ تنفيذ المشاريع الموافق عليها للفترة المالية ٢٠١٧-٢٠١٨ في تموز/يوليه ٢٠١٨

النقطة المرجعية	المؤشر	الإطار الزمني المستهدف	الهدف	محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)
	٦-٣ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن، مصنفين بحسب نوع الجنس والسن	نيسان/أبريل ٢٠١٩	بلوغ معدل القتل العمد ٩,٣ أو أقل، مع التصنيف حسب الجنس والسن	٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تموز/يوليه): بلغ المعدل ٦,٥٢ ما يعادل ٣٧٢ من جرائم القتل العمد التي ذهب ضحيتها ٣٤٥ رجلا و ٢٧ امرأة
	٦-٤ عدد حالات الاختطاف المبلّغ عنها في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى.	نيسان/أبريل ٢٠١٩	الإبلاغ عن ٥٠ حالة اختطاف أو أقل في منطقة بور - أو - برانس الحضرية الكبرى	٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تموز/يوليه): ٢٩ حالة اختطاف من بينها ١٣ رجلا و ١٩ امرأة
	٦-٥ عدد الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	١٨ حادثا أو أقل من الحوادث المتصلة بأنشطة العصابات في المناطق التي يسودها التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان.	٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تموز/يوليه): ١٧ حادثا
	٦-٦ عدد حالات العنف الجنسي والجنساني التي حققت فيها الشرطة الوطنية، مما يعكس تعزيز قدرات الشرطة الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	التحقيق في ما لا يقل عن ٢٧٥ حالة من حالات العنف الجنسي والجنساني	٢٠١٨ (من كانون الثاني/يناير إلى ١٩ تموز/يوليه) : ١٣٠ حالة يجري التحقيق فيها
٧- اضطلاع المكتب الوطني لأمين المظالم بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتُهكت حقوقهم	٧-١ مستوى امتثال مكتب أمين المظالم للمعايير الدولية بشأن عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واحتفاظه بقدرة هيكلية تسمح له بالعمل بوصفه مؤسسة مستقلة وفعالة وفقا لمبادئ باريس	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	الفئة ألف وفقا لمبادئ باريس	الفئة ألف وفقا لمبادئ باريس حتى القرار المقبل للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المتوقع صدوره في أيار/مايو ٢٠١٩
	٧-٢ عدد التوصيات الصادرة عن مكتب أمين المظالم التي تنفذها مؤسسات سيادة القانون الوطنية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تنفيذ مؤسسات سيادة القانون الوطنية ثلاث توصيات صادرة عن مكتب أمين المظالم	لا يوجد
٨- تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة.	٨-١ عدد التقارير الموازية التي تعدها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	إعداد منظمات المجتمع المدني تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	لا ينطبق: لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تقم بأي استعراضات في الفترة المشمولة بالتقرير
	٨-٢ عدد الحالات التي تبلغ عنها منظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	نشر منظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان ١٠ تقارير	نشرت منظمات المجتمع المدني المحلية التي ترصد انتهاكات حقوق الإنسان سبعة تقارير
٩- وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم	٩-١ وجود خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	إعداد خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان، ولا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان	في ٣ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة تعيين وزير العدل والأمن العام منسقا معنيا بحقوق الإنسان مكلفا بولاية تتمثل في قيادة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في إعداد خطة العمل الوطنية.

النقطة المرجعية	*المؤشر*	*الإطار الزمني المستهدف*	*الهدف*	*محدثة في ١٥ تموز/يوليه (أو ما لم يحدد خلاف ذلك)*
التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.	٩-٢ عدد التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان التي وافقت عليها حكومة هايتي	نيسان/أبريل ٢٠١٩	موافقة حكومة هايتي على ثلاث توصيات مقدمة من آليات حقوق الإنسان	لا ينطبق: لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تقم بأي استعراضات في الفترة المشمولة بالتقرير
	٩-٣ عدد التقارير التي أعدَّتها حكومة هايتي وقدمتها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	نيسان/أبريل ٢٠١٩	قيام حكومة هايتي بإعداد تقريرين وتقديمهما إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان	لا ينطبق: لم تعقد الآليات الدولية لحقوق الإنسان أي اجتماع ولم تقم بأي استعراضات في الفترة المشمولة بالتقرير
	٩-٤ تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	تعيين حكومة هايتي لمنسق رفيع المستوى معني بحقوق الإنسان داخل السلطة التنفيذية	قيد التنفيذ: في ٣ تموز/يوليه، أعلنت الحكومة عن تعيين وزير العدل والأمن العام منسقا معنيا بحقوق الإنسان ولكن يتعين إضفاء طابع رسمي على هذا التعيين
١٠- تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد	١٠-١ توافر تقرير سنوي عن النفقات العامة من إعداد المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية	نيسان/أبريل ٢٠١٩	أن يكون التقرير السنوي عن النفقات العامة الذي تعده المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية متاحا	انتهت صياغة التقرير لعام ٢٠١٧ وهو في انتظار النشر
١١- إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاعه بمسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي.	١١-١ ترشيح كل فرع من الفروع الثلاثة لممثليه الثلاثة في المجلس الانتخابي الدائم، بغية إنشاء المجلس ليعمل بوصفه هيئة عملياتية ومستقلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	ترشيح الأعضاء التسعة وإنشاء المجلس الانتخابي الدائم وقيامه بمهامه ووظائفه بصورة مستقلة	شرع كل فرع في عملية ترشيح ممثليه الثلاثة
	١١-٢ تحديث القوائم الانتخابية في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	تحديث القوائم الانتخابية	لم يتم ذلك بعدُ
	١١-٣ وجود قانون انتخابي في إطار التحضيرات للدورة الانتخابية المقبلة (١ - الشروع في صياغة مشروع القانون؛ ٢ - التصويت على مشروع القانون في كل مجلس من مجلسي البرلمان؛ ٣ - إصدار الرئيس للقانون)	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩	٣ - إصدار القانون الانتخابي	١ - استكمال المجلس الانتخابي المؤقت لمشروع القانون الانتخابي ريثما يقدم إلى السلطة التنفيذية لإحالته إلى البرلمان.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصـــر الشـــرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨

البلد	*عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة*		*عدد أفراد وحدات الشرطة المشكّلة*	
	نساء	*رجال*	*نساء*	*رجال*
الأرجنتين	١	٩	صفر	صفر
بنن	صفر	٢٤	صفر	صفر
بنغلاديش	صفر	٧	١٩	١٣٤
بوركينا فاسو	صفر	١٨	صفر	صفر
البرازيل	صفر	صفر	صفر	صفر
كندا	٧	١٥	صفر	صفر
تشاد	١	٥	صفر	صفر
شيلي	١	٢	صفر	صفر
الكاميرون	١	١	صفر	صفر
كولومبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
كوت ديفوار	١	١٨	صفر	صفر
جيبوتي	صفر	١	صفر	صفر
السلفادور	صفر	٥	صفر	صفر
إثيوبيا	صفر	صفر	صفر	صفر
فرنسا	صفر	١	صفر	صفر
ألمانيا	صفر	١	صفر	صفر
غينيا	صفر	٢	صفر	صفر
الهند	صفر	صفر	صفر	٢٩٥
إندونيسيا	صفر	١	صفر	صفر
الأردن	صفر	٨	صفر	١٣٨
مدغشقر	١	١٣	صفر	صفر
مالي	صفر	١٠	صفر	صفر
المكسيك	صفر	١	صفر	صفر
نيبال	صفر	١	٧	١٣٣
النيجر	صفر	٢٠	صفر	صفر
نيجيريا	١	٣	صفر	صفر
النرويج	٣	٣	صفر	صفر
باكستان	صفر	١	صفر	صفر
الفلبين	صفر	صفر	صفر	صفر

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكّلة	
	نساء	*رجال*	*نساء*	*رجال*
البرتغال	صفر	صفر	صفر	صفر
جمهورية كوريا	٣	١	صفر	صفر
رومانيا	١	٦	صفر	صفر
الاتحاد الروسي	١	٥	صفر	صفر
رواندا	صفر	٦	٢١	١١٩
السنغال	٨	٥	١٧	١٢٣
سلوفاكيا	صفر	٢	صفر	صفر
إسبانيا	صفر	٢	صفر	صفر
سري لانكا	صفر	١	صفر	صفر
السويد	صفر	٢	صفر	صفر
توغو	٢	٥	صفر	صفر
تونس	٣	٢٠	صفر	صفر
تركيا	صفر	١٢	صفر	صفر
الولايات المتحدة الأمريكية	صفر	٤	صفر	صفر
أوروغواي	صفر	١	صفر	صفر
المجموع الفرعي	**٣٥**	**٢٤٢**	**٦٤**	**٩٤٢**
المجموع	**٢٧٧**		**١ ٠٠٦**	
			١ ٢٨٣	

المرفق الثالث

خريطة نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

